أثــر الذكـاء الاصطنـاعي في تطور أعـمال الإدارة القانونيــة

م.م. ورود محمد جـــابر
رئاسة جامعة النهرين/ قســم الشؤون القانونية
woroud.m.j@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص:

في ظل رحلة السعي المستمر للعقل البشري باحثاً عن التطور والابداع والاتيان بكل ماهو جديد، فقد استطاع الاهتداء إلـى اكتشاف الذكاء الاصطناعي الذي احدثت تقنياته انتقاله جذرية في جميع المهن على اختلافها سواء على صعيد العمل القانوني أو الأعمال الأُخرى، فَعُدّ بمنزلة الأساس الذي نجم عنه ابتكار واستعمال نظم المعلومات الإدارية، إذ نالت الإدارة نصيباً كبيراً من استخدام هذه التقنيات التي استجابت لظهورها كوسيلة مستحدثة لإدارة المرافق العامة والنهوض بمهامها اليومية المتزايدة بغية تحقيق افضل النتائج التي تصب في خدمة المبدأ الاساس الذي يحكمها الا وهو "انتظام واستمرار سير المرافق العامة"، وذلك لقدرة تلك التقنيات على القيام بالمهام الأكثر تعقيداً ومساعدة صناع القرار للوصول إلى قرارات ناجعة تعمل على تعزيز القدرات التحليلية وزيادة الابداع، وتتيح امكانية تغطية العديد من الأخطاء والتحيزات التي قد تشوب الاعمال القانونية للإدارة العامة لاسيما وان الاخيرة قد اعتمدت لفترات زمنية طويلة على قرارات موظفيها بوصفهم الأداة المنفذة لمهامها.

الكلمات المفتاحيـة: الذكاء الاصطناعي ، اعمال الإدارة القانونية ،القرار الإداري المؤتمت، القرار الإداري الالكتروني،الجودة.

Abstract:

In the midst of the human mind's continuous journey of seeking development, creativity and bringing forth everything new, it was able to discover artificial intelligence, whose technologies have brought about a radical shift in all professions, regardless of their differences, whether in legal work or other work, It is considered the basis from which the innovation and use of administrative information systems resulted, The administration has had a large share of using these technologies, which responded to their emergence as a new means of managing public facilities and carrying out their increasing daily tasks in order to achieve the best results that serve the basic principle that governs them, which is "the regularity and continuity of the operation of public facilities" This is due to the ability of these technologies to perform the most complex tasks and help decision-makers reach effective decisions that enhance analytical capabilities and increase creativity, and allow the possibility of covering many errors and biases that may affect the legal work of public administration, especially since the latter has relied for long periods of time on the decisions of its employees as the tool implementing its tasks.

Keywords: artificial intelligence, Legal Administration Works ,Automated administrative decision, Electronic administrative decision, Quality.

المقدمــة

لقد أصبح لاستخدام تطبيقات الذكـاء الاصطناعي أثراً بارزاً في مجالات الحياة كافة، إذ تعمل على محاكاة عمل الانسان وذكائه بغية تسريع وتيرة العمل مما برر استعمالها في نطاق الأعمال القانونية للإدارة، إذ تولـدت لدى الاخيرة رغبة في الانتقال من نظام العمل التقليدي والالتحاق بوتيرة التطور الرقمي، إدراكاً منها لأهميته في تخفيف عبء العمل الإداري وتسارع إنتاجيته بصورة منتظمة كاتخاذ القرارات الإدارية بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

أولاً: أهميــة البحث:

يُعدَ موضوع "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فـي نطاق الاعمال القانونية الإدارية" من الموضوعات الهامة وذلك لدوره المُتعاظم وقيمته الكبيرة إذ اصبحت الاجهـزة والآلآت التي تعمل بالذكـاء الاصطناعـي مُتاحة في كل مكان، بل انها فاقت القدرات البشريـة فـي أدائها فضلاً عن قابليتها للتقدم السريع والتطور المستمـر، الأمـر الذي جعل منها مُرتكزاً مهماً لجودة الاعمال القانونية وعاملاً مؤثراً في سير المرافق العامـة بصورة أكثر فاعلية ومن ثم الحصول على أفضل النتائج أثر التوسع في استعمال انظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعـي.

ثانياً: إشكاليــة البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول بيان "أثر أستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على جودة أعمال الإدارة القانونية"، وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات جوهرية تُمثل الإجابة عنها أبرز جوانب الموضوع ويمكن أجمالها بالآتي:

١.ماهـو التطبيق الامثـل لتقنيات الذكـاء الاصطناعـي في نطاق الوظيفة العامـة ولاسيما في مجال اعمال الإدارة القانونيـة ؟

٢.كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على جودة القرارات الإدارية؟

٣.ما هـي ابـرز الضوابط التي يتوجب على الإدارة مراعاتها عند قيامها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في اعمالها القانونيـة.

ثالثاً: منهجيــة البحث:

نظراً لطبيعة موضوع البحث ومتطلباته فقد أرتأينا اعتماد المنهج الوصفي باعتباره أكثر مناهج البحث العلمي المتعددة تناسباً مع إشكالية البحث، وذلك بجمع المعلومات والبيانات من المصادر المختلفة ذات العلاقة بالموضوع من خلال الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المرتبطة به لبناء الإطار النظري واستنباط أهم النتائج المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي الذي ينعكس تأثيره ايجاباً على أعمال الإدارة القانونية، فيدعم الأخيرة في ترتيب الآثار القانونية التي تنشدها في ضوء متطبات العصر والتحديات التي تواجهها.

رابعاً: خطـة البحث:

لغرض الوقوف على تأثير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطور اعمال الإدارة القانونية سنقسم هذا البحث على مبحثين، إذ سنتناول في المبحث الاول منه التعريف بالذكاء الاصطناعي وذلك من خلال بيان مفهومه وخصائصه بالإضافة إلـى تسليط الضوء على أهميته وتمييزه عن المفاهيم المقاربه له، امـا المبحث الثاني فسنخصصه للبحث في أهم مظاهر تأثير تقنيات الـذكاء الاصطناعي فـي تطور الأعمال القانونية للإدارة.

المبحث الاول

التعريف بالذكـــاء الاصطناعـي

يشهد العالم تطور علمي واسع في جميع جوانب الحياة كنتيجة طبيعية للتقدم السريع الحاصل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ولعل من ابرز الانظمة التي أفرزها التقدم المذكور هو الذكاء الاصطناعي الذي حظي باهتمام كبير في الاوساط الاكاديمية والصناعية، كما تسعى كافة المؤسسات للوصول إلى الفاعلية العظمى والكفاءة في أداءها من خلال استخدام تقنياته(١).

وللاحاطة بالذكاء الاصطناعي من جوانبه كافة فلا بد من تقسيم هذا المبحث على مطلبين، إذ سنخصص المطلب الأول منه لبيان مفهومه وذلك من خلال توضيح تعريفه وأبرز الخصائص التي يتمتع بها، اما في المطلب الثاني فسنتناول البحث في أهمية الذكـاء الاصطناعي وابرز مايُميزه عن المفاهيم الأُخرى.

المطلب الأول

مفهوم الذكـــاء الاصطناعـي

للوقوف على مفهوم الذكـاء الاصطناعـي فلابد من توضيح تعريفه فـي الفرع الأول، ومن ثم التطرق لأبرز خصائصه فـي الفرع الثانـي.

الفرع الأول: تعريـف الذكـاء الاصطنـاعـي

لقد تعددت التعريفات التي تناولت توضيح المقصود بنظام الذكاء الاصطناعي والتي لم تشهد اتفاقاً مُحدداً حول مفهومه، ولعل من أبرز تلك التعريفات ماذهب إلى وصفه بإنه (**الذكـاء الذي يصطنعه الإنسان بيده في الآلة أو الحاسوب، فهو علم يعرف على اساس هدفه وهو جعل منظومات الحاسوب تعمل أشياء تحتاج ذكاء**)(٢).

(١) د. عادل عبد النور بن عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، الناشر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ط١، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص٦.

(٢) د. ياسين سعد غالب، اساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٢، ص١١٤.

كما تم تعريفه بأنه (**جزء من علوم الحاسوب الآلي، يهدف إلى تصميم انظمة ذكية تعمل على جعل الحاسوب الآلي يمثل ويحاكي التفكير الانساني وبعض قدرات السلوك الانساني فيعطيها ذات الخصائص التي نعرفها بالذكاء في السلوك البشري**)(١).

وعُـرف أيضاً بكونه (**هو العلم الذي يهدف إلى تصميم انظمة ذكية من شأنها إن تجعل الحاسب الآلي يحاكي التفكير البشري، ويتعامل بذات القدرات البشرية، وذلك من خلال تغذيته بالبيانات والمعلومات الضخمة أو من خلال التعلم الذاتي**)(٢).

واخيراً فقد وصف بأنه (**فرع من الفروع المتصلة بعلم الحاسب الآلي يتجسد بكل سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وانماط عملها، فهو قدرة الآلآت الرقمية واجهزة الكمبيوتر على التفكير والتعلم والاستنتاج ورد الفعل واستخدام الخبرة المكتسبة واتخاذ القرارات للقيام بمهام تحاكي تلك التي يقوم بها الانسان بوعي وذكاء**)(٣).

ونستنتج من التعاريف الواردة في أعلاه أنها تتفق على فكرة رئيسة وهي ان الذكاء الاصطناعي يتجسد بأجهزة الكُمبيوتر التي تؤدي مهاماً بشرية ولكن بطريقة أفضل وبصورة مقبولة.

ولكن تجدر الاشارة إلى إن ليس كل مايُعد ذكاء اصطناعي هو آلة، وبالمقابل فإن ليس كل آلة او جهاز هو ذكاء اصطناعي ايضاً، إذ إن الذكاء الاصطناعي عبارة عن نظام آلي محوسب، يقوم على برامج وبرمجيات تمكنه من محاكاة الذكاء البشري بصورة مستقلة، وذلك بناءً على نظام التعلم العميق من دون حاجة إلى التدخل البشري في مهامها إلا في حالات نادرة، بينما قد تكون الآلة ذكاءً اصطناعياً من ناحية فنكون أمام نظام ذكي، ولكن من ناحية أُخرى قد لايتوافر في هذه الآلة أدنى مواصفات النظام المذكور فتكون عبارة عن آلة مُسخرة لخدمة الإنسان ولولا تدخله في توجيهها واعطائها المهام لما كانت قادرة على التحرك من تلقاء نفسها(٤).

الفرع الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي

ينفرد الذكاء الاصطناعي بمميزات عديدة دفعت الإدارة الى اتباعه لدى أداء اعمالها القانونية ولعل من ابرزها مايلي:

---

(١) د. عبد إلاه ابراهيم الفقي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١٢، ص٨.

(٢) د. محمد فتحي محمد ابراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة/ كلية الحقوق، العدد (٨١)، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ١٠٣٣.

(3) &aL، G.، Wisskirchen IBAGIobal Employment Institute Arificial InteLLigence and Robotics and their Impact on the workplace، 2017، P10.

(٤) صابر الهدام، القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي –دراسة مُقارنة-، رسالة ماجستير في القانون الخاص مقدمة إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، المغرب، ٢٠٢٢، ص٥.

أولاً: استعمال الاسلوب التجريبي المتفائل: فمن أهم الصفات الفعالة التي تمتاز بها تطبيقات الذكاء الاصطناعي هي قدرتها على اقتحام المسائل التي لا يتوفر لها طرق حل معروفة وعامة، فبرامجه لاتعمل على استخدام خطوات متسلسلة تقود الى الحل الصحيح، بل انها تعمل على اختيار الطريقة التي تبدو جيدة مع امكانية تغييرها عندما يتضح بانها لاتؤدي الى الحل بصورة سريعة وذلك من خلال التركيز على الحلول الوافية، وبذلك فهي تعمل على تقديم الحلول المناسبة المقبولة في الوقت المناسب(١).

ثانياً: القدرة على اكتساب المعرفة وتطبيقها: إذ يتم ذلك بالحصول على المعلومات اللازمة من خلال القوانين والمبادئ والمفاهيم التي تم تخزينها سابقاً على الاجهزة المستخدمة "الحاسب الآلي"، إذ يتمتع بقدرته على توظيف الخبرات القديمة في مايُستجد من مواقف وذلك عن طريق تحليل ماتم تخزينه إضافة إلى الفهم والتعلم من التجارب السابقة(٢).

ثالثاً: استعمال لغة معروفة ومستخدمة من قبل الجميع الا وهي "لغة الانسان" مما يسهل عملية اقتنائها والتواصل معها بدون التعرض لمخاوف عدم فهم تلك اللغة(٣).

المطلب الثاني

أهمية الذكاء الاصطناعي وتمييزه عن المفاهيم المقاربة

سنتناول دراسة مضمون هذا المطلب ضمن فرعين، نخصص الأول منهما لدراسة أهمية الذكاء الاصطناعي، ثم نسلط الضوء في الفرع الثاني على أبرز مايميزه عن المفاهيم الأُخرى.

الفرع الأول: أهمية الذكـــاء الاصطناعي

إن لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال اعمال الادارة القانونية مزايا عديدة لاغبار عليها نوجز اهمها فيما يلي:

أولاً: ان تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة على جعل الإدارة اكثر عدلاً وذكاءً وفعالية، إذ انها قادرة على الاستجابة السريعة للظروف والمواقف الجديدة، كما انها تتمتع بامكانية تعاملها مع مختلف الحالات الطارئة الصعبة أو المعقدة، لذا فهي تعمل على تعزيز قدرات صانعي القرار ورفع مستوى الابداع لديهم لخلق أفضل القرارات، ولكن هذه الامكانية لايمكن استغلالها إلا في حالة تناول القانون الإداري الخيارالضمنية

(١) م.م. مروة عبد الرزاق ناجي و د. عمار محمد زكريا، أثر الذكاء الاصطناعي في التعليم في الوطن العربي "دراسة مستقبلية"، بحث منشور في ملحق مجلة الجامعة العراقية الخاص بوقائع المؤتمر الدولي الثاني –التعليم بعد جائحة كورونا التحديات والمعالجات-، العدد (١/١٦)، ٢٠٢٢، ص٢٨٦.

(٢) رشا محمد صائم أحمد، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في قسم القانون العام مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠٢٢، ص٢٦.

(٣) م.م. مروة عبد الرزاق ناجي و د. عمار محمد زكريا، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

المعيارية التي أُجريت في تصميم خوارزميات التقنيات المذكورة كترجيح الخطأ والتفكير المضاد ومبدأ التناسب بالإضافة إلى القرارت في ظل قيود معقدة(١).

ثانياً: يُساهم الذكاء الاصطناعي بالمحافظة على الخبرات البشرية المتراكمة لموظفي المؤسسات الحكومية وذلك بنقلها إلـى الآلات الذكية، فضلاً عن دوره الفعال في التخفيف من حدة ضغوطات العمل التي تتعرض لها الفئة المذكورة لاسيما في الاعمال التي تتطلب تركيز عقلي متعب واتخاذ قرارات سريعة وحساسة لاتحتمل الحطأ أو التأخير، مما يؤدي بدوره الى تركيزهم على اعمال اكثر اهمية والتخلص من ظاهرة تزايد الاعباء والمهام المؤجلة(٢).

ثالثاً: المساهمة فـي مكافحة الفساد الإداري، إذ إن قيام الإدارة بتقديم خدماتها بواسطة نُظم تكنولوجية مُستحدثة سيؤدي إلى الفصل بين متلقي هذه الخدمات ومُقدمها، فتكون الجهات الادارية اكثر استجابة ومسؤولية عند اتمتة اعمالها القانونية فتتصف قراراتها بالموضوعية والدقة والاستقلالية وتكون في منأى عن التحيز والخطأ والمحسوبية وتأثير التدخلات الخارجية، مما يساهم بشكل واسع في درء الفساد فضلاً عن تحقيق مبدأي الشفافية والمساواة في الانتفاع بخدمات المرافق العامة (٣).

رابعاً: الحد من التلكؤ والعقبات الناجمة عن اتباع الاجراءات الإدارية التقليدية الروتينية في اداء المهام وتقديم الخدمات بصورة ورقية، فضلاً عن التقليل من حجم النفقات العامة الناجمة عن انجاز الاعمال بالطريقة التقليدية المذكورة مما يساهم في توفيرها للخزينة العامة ومن ثم تحقيق الصالح العام(٤).

الفرع الثاني: تمييز الذكـاء الاصطناعي عن الذكاء الطبيعي (البشري)

إن التطور النوعي المتسارع الذي احدثته التكنولوجيا الحديثة كان من أهم ثمارها الذكاء الاصطناعي الذي بذل الانسان في سبيله مابوسعه من معرفة وأمـوال بغية خلق عقل اصطناعي يساعده أو ينوب عنه في بعض المهام، مما جعله يشارك الذكاء الانساني أو الطبيعي في جملة صفات واعمال مازالت الى وقت قريب حصراً على الانسان كالتفكير والتخاطب والتعلم والابداع(٥)، الا إن ذلك لايعني انكار الفوارق التي يتميز بها عن الذكاء البشري أو مايسمى بـ (الذكاء الطبيعي) والتي يمكننا اجمال اهمها فيما يلي:

---

(١) جمال بن صبيح الهملان الشراري، أثر الذكاء الاصطناعي على جودة القرار الإداري من وجهة نظر قادة مدارس المرحلة الثانوية بمنطقة الجوف التعليمية، بحث منشور في مجلة سلوك الصادرة عن جامعة الجوف/ كلية العلوم والآداب، المملكة العربية السعودية، المجلد ٨، العدد١، ٢٠٢١ ص١٥.

(٢) د. عادل عبد النور بن عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص٩.

(٣) أحمد ناصر عباس، القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الإدارة " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي"، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة/ كلية الحقوق، ٢٠٢٤، ص ١١٣٥.

(٤) د. محمد فتحي محمد ابراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص١٠٧٤.

(٥) د. عادل عبد النور بن عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص٧.

أولاً: يتسم الذكاء الاصطناعي بأنه أكثر دواماً من الذكاء البشري الذي يكون اكثر عرضه للفقدان والتلف، ويعود ذلك الى امكانية تغيير اماكن عمل العاملين او نسيانهم للمعلومات التي يملكونها خلافاً للأول الذي يبقى مابقيت البرامج وانظمة الحاسوب دون تغيير(١).

ثانياً: لايستطيع البشر التغلب على سرعة الآلات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، فسرعة تلك الآلات خارقة ويكون لها وقت محدد في الغالب، في حين لاتوجد سرعة معينة في الذكاء البشري، إذ تتباين من شخص لآخر، فبينما يتمكن الانسان من حل مشكلة في فترة خمس دقائق يكون للذكاء الاصطناعي القدرة على التغلب على عشر مشكلات في غضون المدة المذكورة(٢).

ثالثاً: من السهل توزيع ونسخ المعلومات والبيانات المخزونة على اجهزة الحاسوب التي تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي، في حين تتطلب عملية نقل المعلومات من انسان لآخر جهداً كبيراً في التدريس والتلقين(٣).

رابعاً: يتكون الذكاء البشري بصورة تراكمية بواسطة التجارب السابقة التي يمر بها الانسان طوال حياته، في حين إن التعلم يكون آلي في الذكاء الاصطناعي إذ يتم من خلال البيانات الضخمة التي يتم تزويده بها(٤)، لذا يتميز الذكاء البشري بأنه خلاق خلافاً للاصطناعي الذي يكون جامداً لا روح فيه(٥)

المبحث الثاني

مظاهر تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطور الاعمال القانونية للإدارة

تتجلى أبرز معالم تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطور اعمال الإدارة القانونية في مجال **"القرارات الإدارية"**(٦) التي تُعدّ قلب الإدارة النابض الذي يَضخ الدماء عبر شرايين الحياة الإدارية، لكونها المظهر الخارجي والترجمة الفعلية للعمل الإداري الذي ينتهي اليه غالباً(٧)، ويعزى ذلك الى ظهور عوامل اساسية مستحدثة عملت على تعزيز قدرة السلطة الإدارية نحو اتخاذ قرارات تتسم بالجودة لما توفره من

(١) أنور سعيد يوسف هتهت، أثر الذكاء الاصطناعي على جودة صناعة القرار في وزارة الاقتصاد الوطني في المحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ الجامعة الاسلامية،غزة، ٢٠٢٠، ص٢٣.
(٢) رشا محمد صائم أحمد، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، مصدر سابق، ص٣٤.
(٣) أنور سعيد يوسف هتهت، المصدر السابق، ص٢٣.
(٤) رشا محمد صائم أحمد، المصدر السابق، ص ٣٥.
(٥) أنور سعيد يوسف هتهت، المصدر السابق، ص ٢٤.
(٦) القرار الإداري: عمل قانوني، يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة، بهدف إحداث أثر قانوني.
وهناك عدة شروط أساسية يستلزم توافرها لنكون امام قرار إداري وهي:
أ. إن يكون القرار صادراً من سلطة إدارية وطنية.
ب. إن يكون صادر بالإرادة المنفردة للإدارة.
ت. ترتيب القرار لآثار قانونية نهائية.
للمزيد ينظر: د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، ط٥، دار المسلة، بيروت، ٢٠١٩، ص ٢٢٧.
(٧) عبد المنعم صبحي جميل، الإثبات الالكتروني للاعمال القانونية للإدارة، رسالة ماجستير في القانون العام مقدمة إلى جامعة الاسكندرية/ كلية الحقوق، ٢٠١٦، ص ١٤.

بيانات ومعلومات ضخمة تعول عليها الإدارة في عملية اصدار قراراتها، إذ تضع امامها كافة الوسائل التي تمكنها من صنع القرار السليم(١).

إذ تحتل القرارات الإدارية حيزاً واسعاً على قدر كبير من الأهمية ضمن نطاق اعمال الإدارة كونه أكثر المواضيع حيوية في القانون الإداري، ومن أهم الاساليب وأكثرها شيوعاً إذ تعبر بموجبها عن إرادتها المنفردة في ترتيب أو أحداث آثار قانونية سواء تمثلت تلك الآثار بأنشاء المراكز القانونية أو تعديلها وحتى الغائها(٢).

وقد أثار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أتمتة نشاط الإدارة بما فيها "القرارات الإدارية" مخاوفاً عدة على الرغم من فعالية العملية المذكورة، وتجلت أهم صور المخاوف المذكورة بما يأتي:

١. قلق العديد من الموظفين من مسألة فقدان وظائفهم اعتقاداً منهم بأن استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات التي تُعدّ من أبرز أنظمة الذكاء الاصطناعي سوف تؤدي ذات الاعمال التي يقومون بها، ومن ذلك تطبيق "الاتمتة الذكية" في داخل مؤسسات الدولة الإدارية بوصفها أحد أهم مظاهر ذلك النظام(٣).

٢. خطر الاساءة الى الأُسس الواقعية والقانونية للقرارات الادارية(٤).

ولكن ماتجدر الاشارة إليه إن تلك المخاوف لامبرر لها، إذ إن التعويل على تقنيات الذكاء الاصطناعي الهدف منه مساعدة الموظفين في أداء مهامهم بصورة تتسم بالسرعة والفاعلية وذلك من خلال تذليل الصعوبات التي تعترض عملهم ومن ثم اختزال عاملي الوقت والجهد بدلاً من اقصائهم، فضلاً عن مساندة المسؤول الإداري في اتخاذ القرارات الصائبة، لاسيما وان تلك التقنيات تقوم بتنظيم الخبرات والاستعانة بها مستقبلاً بطريقة سريعة كما ذُكر آنفاً(٥)، كما إن اتباع الاتمتة الذكية للقرارات الإدارية لايتم إلا بعد إتباع جملة استراتيجيات وأساليب تستخدمها المؤسسات التي تطبقها ضماناً لسلامة اعمالها القانونية، والعمل على متابعتها دورياً بغية تحقيق التواصل الذكي بين الموظفين وإداراتهم من ناحية وبين المواطنين والمؤسسات الحكومية من ناحية أُخرى وذلك بالاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والعنصر البشري(٦).

وللاحاطة بدور الذكاء الاصطناعي في جودة القرار الإداري من جميع جوانبه فقد أرتأينا تقسيم المبحث على مطلبين، إذ سنخصص المطلب الأول للبحث في مفهوم القرارت الإدارية المؤتمتة.

---

(١) د. سلوى حسين حسن رزق، الاتمتة الذكية والقرارات الإدارية، بحث مُقدم الى المؤتمر الدولي السنوي العشرون بعنوان(الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات) المنعقد من قبل جامعة المنصورة/ كلية الحقوق للفترة من ٢٣-٢٤/ مايو ٢٠٢١، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر العشرون، ٢٠٢١، ص٦٤٦.

(٢) د. مازن ليلو راضي، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(١)ALexandra Bansamoun، Gregoire Loiseãu، L'intelligence artificielle: faut- ilI'egif'erer Recueil Dalloz، No11، 2017 P581.

(٤) د. سلوى حسين حسن رزق، الاتمتة الذكية والقرارات الإدارية، مصدر سابق، ص٦٤٧.

(٥) د. محمد فتحي محمد أبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص١٠٧٣.

(٦) د. سلوى حسين حسن رزق، المصدر السابق، ص٢.

وسنتناول في المطلب الثاني توضيح آلية تنفيذ القرارات المذكورة وآثارها.

المطلب الأول

مفهوم القرارات الإدارية المؤتمتة

توجد اليوم العديد من المصطلحات التي تُشير بجملتها إلـى القرارت الإدارية الصادرة بأستعمال نظم الاتصالات الالكترونيـة وتكنولوجيا المعلومات من قبل الإدارة، وباتباع الإجراءات والوسائل الالكترونية التي تتخذ في النهاية شكل المستند الالكتروني ومنها "القرارات الإدارية الالكترونية"، "القرارات المؤتمتة" و "القرارات الإدارية في العالم الافتراضي"(١)، إذ شاعت أثر استحداث نظم مساندة أو دعم القرار التي عززت من قدرة صانعه على اتخاذ القرارات الإداريـة الصائبة وذلك بالاعتماد على تطبيقات وانظمة للمعلوماتية مستندة إلى تقنيات متطورة وفعالة تساعد على استخدام النماذج والبيانات من أجل حل المشاكل غير الهيكلية(٢).

بينما هنالك رأي آخر ينظر إلى القرارات الإدارية المؤتمتة على انها نوعاً متطوراً من القرارت الالكترونية، إذ يـرى من وجهة نظره بأن بعض الفقه قد اجتهد بسبب انتشار القرارات الإداريـة الالكترونية في وضع تعريف دقيق للأخيرة مؤداه تلقي جهة الإدارة على موقعها الالكتروني طلباً الكترونياً، ومن ثم تقوم بالافصاح عن إرادتها الملزمة باصدار القرار النهائي الكترونياً، فضلاً عن اعلان صاحب الشأن به عبر بريده الالكتروني بقصد إحداث اثر قانوني مُحدد شريطة إن يكون جائز وممكن قانوناً، وذلك وفقاً لما تتمتع به اختصاص وفقاً للقوانين والانظمة مستهدفة في ذلك تحقيق المصلحة العامة، في حين يرى بأن الإدارة في القرار الإداري المؤتمت تستخدم التكنولوجيا كأداة لاتخاذ القرار ودعمه بواسطة التطبيقات والنظم ذات التقنية العالية، و الاخيرة قد تكون مهمتها اتخاذ القرار بنفسها فتسمى بـ "الاتمتة الكاملة" إذ تستخدمها في الاغلب بمجال القرارات الإدارية الصادرة عن اختصاص مقيد، أو إن يتحدد دورها بمساعدة صانع القرار في اتخاذه فتسمى بـ "الاتمتة الجزئية" والتي تطبق غالباً في نطاق القرارات الإدارية الصادرة عن اختصاص تقديري(٣).

وسنتناول مفهوم القرارت المؤتمتة أو الالكترونية من خلال بيان تعريفها في الفرع الأول، ومن ثم توضيح الآلية الخاصة باصدارها في الفرع الثاني.

---

(1) ، Jean-Baptiste Duclercq L'automation algorithmique des decisions administratives individuelles، R.D.P.، 2019، P295.

(٢) د. ياسين سعد غالب، نظم مساندة القرار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢١.

(٣) أحمد ناصر عباس، القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الإدارة " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي"، مصدر سابق، ص (١١٣٦)، (١١٣٧).

الفرع الأول: تعريف القرارت الإدارية المؤتمتة

لقد أدى استخدام الادارة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في اعمالها القانونية إلى ضرورة إعادة النظر في المفهوم التقليدي للقرار الإداري، بعد ان أصبح بالامكان الافصاح عن إرادة الإدارة دون تدخل من الشخص الطبيعي للتعبير عنها وذلك لاعتماد الموظف العام على الحاسوب الآلي، ومن ثم صدور القرار الإداري المتضمن على جميع مقومات وخصائص القرارات الإدارية بمفهومها التقليدي ولكن بطريقة الكترونية، فضلاً عن احتفاظ ذوي المصلحة بالطعن في القرار المؤتمت أو الالكتروني بالالغاء وذلك للحد من الانتهاكات أو التلاعبات في توظيف تقنيات الذكـاء الاصطناعي التي قد يكون من شأنها المساس بحقوق الافراد وحرياتهم ومراكزهم القانونية بصورة سلبية لدى اتخاذ القرار الإداري(١).

وتأسيساً على ماتقدم فقد صيغت عدة تعريفات للقرار الإداري الالكتروني"المؤتمت" ومنها تعريفه بأنه **(القرار المتخذ بواسطة نظام معالجة خوارزمية معتمدة من طرف الإدارة العامة لهذا الغرض)** (٢).

وكذلك تعريفه بأنه **(استخدام الجهات المسؤولة لانظمة المعلومات لاعتماد بديل واحد من البدائل المطروقة)**(٣)، كما عُرف أيضاً بأنه **(تلقي الإدارة العامة للطلب الالكتروني على موقعها الالكتروني، وافصاحها عن رغبتها الملزمة في اصدار القرار والتوقيع عليه الكترونياً واعلان صاحب الشأن به على بريده الالكتروني، وذلك بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث اثر قانوني معين جائز وممكن قانوناً ابتغاء تحقيق المصلحة العامة)**(٤).

وأخيراً فقد عُرف ايضاً بأنه **(افصاح الإدارة عن ارادتها المنفردة الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح عبر وسائل الكترونية بهدف ترتيب آثار قانونية متى كان ذلك جائزاً قانوناً)**(٥).

إذ يُلاحظ على التعاريف المذكورة بأن واضعوها قد ابتغو وصف القرار المذكور بصورة توضح طبيعته والمزايا التي يتحلى بها ووسيلة اصداره.

الفرع الثاني: ضوابط اصدار القرارات المؤتمتة

على الرغم من فاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي والاعتراف بدورها المتعاظم في جودة القرار الإداري تبعاً للمزايا المترتبة على اتباعها المذكورة آنفاً، إلا ان المخاوف الأُولى التي أثيرت لدى استخدامها قد تمثلت في خطر الاساءة إلى الأُسس القانونية والواقعية للقرارات الإدارية، لاسيما وان الاخيرة تتمتع

(١) عبد المنعم صبحي جميل، الإثبات الالكتروني للاعمال القانونية للإدارة، مصدر سابق، ص١٥.
(٢) د.بن سرية سعاد، تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القرارات الإدارية، بحث منشور في مجلة التراث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٤، ص٨٨.
(٣) رشا محمد صائم أحمد، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، مصدر سابق، ص٣٤.
(٤) د.علاء محي الدين مصطفى ابو احمد، القرار الإداري الالكتروني كأحد تطبيقات الحكومة الالكترونية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي المنعقد بعنوان المعاملات الالكترونية (التجارة الالكترونية- الحكومة الالكترونية) من قبل مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ابو ظبي للفترة من ١٩-٢٠ مايو ٢٠٠٩، ص١٠٥.
(٥) د. زينب عباس محسن، الإدارة الالكترونية واثرها في القرار الإداري، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق/جامعة النهرين، المجلد ١٦، العدد١، ٢٠١٤، ص٣١١.

بالتطور المستمر والمرونة والنسبية التي تمنحها القدرة على مواكبة ركب التطور والاستجابة لكل جديد[١]، ومن أبرز الامثلة على القرارات المؤتمتة التي تتم باستعمال البرامج والتقنيات المذكورة:

- القرار الإداري بتغيب الموظف عن الدوام الرسمي وذلك عبر اجهزة البصمة الالكترونية الخاصة بحضور وانصراف الموظفين، إذ تعمل الاجهزة المذكورة على توثيق ساعة وتاريخ حضور الموظف وانصرافه ومن ثم تزويد قسم شؤون العاملين ببيانات وافية تمكنه من التعرف على مدة الغياب وتحديد المتبقي من رصيد الاجازات[٢]

- القرارات الصادرة بتعيين الموظفين[٣]، (القرارات الصادرة عن مجلس الخدمة الاتحادي في الوقت الحاضر في العراق)، شريطة استيفاء الشروط الموضوعية المعلنة مسبقاً، ومن ثم يصدر القرار الكترونياً باختيار المرشح للتعيين دون غيره بعد إن يتم تحليل بيانات المتقدمين ومطابقتها للمعايير والشروط المطلوبة، فيقوم الجهاز الذكي بأختيار الشخص وتقرير صلاحيته للتعيين دون تدخل الإدارة في ذلك.

- قرار استحقاق الموظف العام للعلاوة السنوية، فقد أصبح بالامكان منحها آلياً وذلك بأن يتم ادخال المعلومات المطلوبة لكل موظف والعقوبات الانضباطية المفروضة بحقه ليتسنى للبرنامج المذكور اصدار القرار الصائب بتاريخ استحقاقه للعلاوة [٤].

وحيث إن الحاسب الآلي يُعدّ في الوقت الحاضر شريكاً لصناع القرار في اصداره وتنفيذه، لذا توجب ان يبقى محافظاً على اركانه وعناصره كافة، وذلك بالحرص على عدم صدوره معيباً بالعيوب الشكلية أو الموضوعية، وفي ذلك برز دور المجلس الدستوري الفرنسي الذي حدد الطُرق التي يتم بها انتاج القرار الإداري حيث اشترط توافر عدة شروط اساسية منها ان تتضمن وحدة التحكم القدرة على الشرح التفصيلي للبيانات وطريقة المعالجة التي أدت إلى اتخاذ القرار[٥].

ومما تقدم ذكره يتضح بأن الحديث عن ضوابط أو آلية اصدار القرارات المذكورة انما يتعلق بأركان وشروط صحة القرار الإداري، إذ يجب ان يشتمل على بيان الجهة الإدارية المختصة قانوناً في اصداره، لاسيما وأن ركن **"الاختصاص"** الذي يُعدّ من النظام العام والذي يتجسد بكونه (**القدرة على مباشرة عمل إداري معين أو تحديد مجموعة الاعمال والتصرفات التي يكون للإدارة ان تمارسها قانوناً على وجه يعتد به**)[٦] أي أهلية موظف معين أو جهة إدارية معينة دون غيرها على اصدار قرار معين قد عُرف بصورة جديدة في ظل شيوع نظام الذكاء الاصطناعي فقد وصف بكونه (**صلاحية الإدارة لاتخاذ قرارها بالإجراءات**

(١) د. سلوى حسين حسن رزق، الاتمتة الذكية والقرارات الإدارية، مصدر سابق، ص٦٧١.
(٢) د. محمد فتحي محمد ابراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص١٠٨٣.
(٣) أحمد ناصر عباس، القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الإدارة، مصدر سابق، ص١١٣٣.
(٤) عبد المنعم صبحي جميل، الإثبات الالكتروني للاعمال القانونية للإدارة، مصدر سابق، ص٢١.
(٥) أحمد ناصر عباس، القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الإدارة، مصدر سابق، ص٦٧٢.
(٦) د. مازن ليلو راضي، القانون الاداري، مصدر سابق، ص٢٣١.

الالكترونية وتمتعها بسلطة اصداره في شكل الوثيقة أو المستند الالكتروني وفقاً لما تملكه من وسائل فنية وبرمجية تؤدي إلـى ذلك)[١].

فضلاً عن وجوب التسبيب وذلك بالافصاح عن اسباب اللجوء لاتخاذه بوصفه ضمانه جوهرية لتعلقه بالمراكز القانونية للمخاطبين به عندما يلزم القانون الإدارة بذلك[٢]، إضافة إلى لزوم استيفاء الشكل والإجراءات الإدارية التي تُعدّ شرطاً لازماً مهما بغض النظر عن نوع القرار سواء أكان تقليدياً أو مؤتمتاً[٣].

وكذلك فيما يتعلق بالعناصر الداخلية للقرار الإداري والتي يتمثل اولها بركن **"المحل"** وهو (**الأثر الحال والمباشر الذي يحدثه القرار مباشرةً سواء بأنشاء المركز القانوني أو تعديله أو انهائه)**[٤] فإن ماينطبق على محل القرار الإداري العادي هو ذاته مايتطلب توافره في القرار المؤتمت، عدا مايتعلق بكون محل الاخير محدد دائماً، أي إن الوسيط المؤتمت لايملك سلطة تقديرية في نطاق اختيار محل القرار، إذ إنه مبرمج للقيام بعمل محدد فهو لم يصل بعد الى مرحلة القدرة على التفكير في اختيار المحل المناسب لقراره[٥].

أما عن ركن **"السبب"** والذي يوصف بأنه (**حالة من القانون والواقع تسبق القرار فتثير لدى الإدارة الفكرة في اصدار قرار أو تلزمه باصداره)**[٦] فإن الإدارة ايضاً لاتستطيع اصدار القرار المؤتمت كالعادي مالم يتحقق لديها السبب الواقعي او القانوني الذي يدفعها الى احداث الاثر القانوني، فلا يوجد اي تباين سوى مايتعلق بكونها تتمتع بنوعي الاختصاص (المقيد والتقديري) في مجال اصدار القرارات العادية بينما لايتصور تحقق الاختصاص التقديري في مجال القرار المؤتمت كما هو الحال في عنصر "المحل" إلا إن تحقق الامر المذكور لايُعدّ مستحيلاً لاسيما مع التطورات والتحديثات المتوقع ان تطرأ على تقنيات الذكاء الاصطناعي[٧].

وأخيراً فإن الركن الخامس من اركان القرار الإداري إلا وهو **"الغاية"** والذي يتجسد بالهدف الذي ترمي الإدارة إلى تحقيقه من اتخاذ قرارها فهو عنصر موضوعي يتمثل بالمصلحة العامة التي لجأت الإدارة إلى أتمتة عملها القانوني في سبيل تحقيقها[٨].

---

(١) محمد سليمان نايف شبير، النفاذ الالكتروني للقرار الاداري (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة عين شمس/ كلية الحقوق، ٢٠١٥، ص٨٢.
(٢) د. علي محمد بدير وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٣٠.
(٣) د.بن سرية سعاد، تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القرارات الإدارية، مصدر سابق، ص٩٤.
(٤) د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، مصدر سابق، ص٢٣٧.
(٥) د. عمار طارق عبد العزيز، اركان القرار الإداري الالكتروني، بحث منشور في مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية الصادرة عن جامعة ذي قار/ كلية القانون، العدد٢، ص٢٦.
(٦) د. علي محمد بدير وآخرون، مبادئ واحكام القانون الاداري، المصدر السابق، ص٤٣٢.
(٧) د. عمار طارق عبد العزيز، المصدر السابق، ص٢٥.
(٨) د. عمار طارق عبد العزيز، المصدر نفسه، ص٢٨.

وبناءً على ماتم ذكره فإن القرار المؤتمت لايختلف عن القرار التقليدي إلا في وسيلة التعبير عن الإرادة(١)، إذ ان الحاسب الالكتروني التابع للإدارة هو من تولى مهمة اصدار القرار بدلاً من الموظف، وذلك وفقاً للمعلومات والبيانات المدخلة(٢).

المطلب الثاني

آثار اصدار القرارات الإداريـة المؤتمتة ونفاذها

لقد كان للتطور الذي طرأ على عملية اصدار القرارات الإدارية أثر استخدام الإدارة لتقنيات الذكاء الاصطناعي انعكاساً طبيعياً على نفاذ القرارات المذكورة وكذلك الآثار المستحدثة التي تترتب على اصدارها تبعاً للاعتماد على الإجراءات الالكترونية(٣).

ومن اجل الاحاطة بالتطور آنف الذكر سنتناول في الـفرع الاول بيان أبرز الآثار التي تترتب على اصدار القرار المؤتمت، وسنستعرض في الفرع الثاني آلية نفاذه .

الفرع الأول: آثار اصدار القرار الإداري المؤتمت

لقد برزت الحاجة المُلحة أثر شيوع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ووسائل التكنولوجيا الحديثة في مجال اصدار القرارات الإدارية المؤتمة الى الاستعانة بفئة الموظفين الفنيين ممن يمتلكون قُدرات ينفردون بها عن باقي الموظفين تتمثل بالدراية الفنية في التعامل مع العالم الالكتروني بغية صنع القرارات المذكورة، إذ يتولون مهمة التغلب على العقبات الفنية وارسال هذه القرارات بغية وصولها الى ذوي الشأن سليمة من أية اخطاء قد تحدث في الإجراءات الالكترونية(٤).

فضلاً عن استحداث وظيفة الحماية الالكترونية التي يُعهد إلـى شاغلها تصميم مايلزم من برامج وتطبيقات تختص بحماية مستندات الأعمال الإدارية من العبث الذي قد تتعرض له من قبل البرامج الضارة كالهكرز وغيرها، وأُخرى يتولى شاغلوها اعداد مايستند اليه الموظف الفني من برامج تساعده لأداء اعماله سواء ماتعلق منها بارسال القرارات الصادرة باستعمال التقنيات الذكية او تنفيذها، وكذلك الوظائف التي تنهض بمهمة تشغيل شبكات الانترنت وصيانتها واصلاح مايعترض عملها من اعطال داخل المؤسسات الإدارية(٥).

(١) د. زينب عباس محسن، الإدارة الالكترونية واثرها في القرار الإداري، مصدر سابق، ص٣١١.
(٢) د. علاء محي الدين مصطفى ابو احمد، القرار الإداري الالكتروني كأحد تطبيقات الحكومة الالكترونية، مصدر سابق، ص١٠٦.
(٣) د. محمد فتحي محمد ابراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ١٠٩٠.
(٤) د. سلوى حسين حسن رزق، الاتمتة الذكية والقرارات الإدارية، مصدر سابق، ص٦٨٠.
(٥) د. محمد فتحي محمد ابراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص١٠٨٥.

الفرع الثاني: نفاذ القرارات الإداريــة المؤتمتة

بعد إرسال القرار الإداري إلــى ذوي الشأن بواسطة الوسائل الالكترونية الحديثة المُعدة للإرسال سواء تمثلت بجهاز الحاسوب الالكتروني المتصل بالانترنت أو الهاتف المحمول فإنه يدخل مرحلة النفاذ التي تتجسد بـ (**سريان العمل به وترتب الآثار التي يحدثها في المراكز القانونية**)، إذ إن النفاذ الالكتروني للقرارات الإدارية يكشف عن اعتماد الإدارة على انظمة المعلومات الرقمية بوصفها صاحبة الاختصاص في اصدار القرار وكافة الوقائع المتعلقة به(١).

وتجدر الاشارة إلى إن النفاذ الالكتروني للقرارات الإدارية المؤتمتة لايختلف من حيث وسائله عن نفاذ القرارات العادية سوى انها قد تحولت إلى الكترونية بدلاً من إجرائها بالطرق التقليدية (٢)، وتتمثل تلك الوسائل بما يأتي:

أولاً: النشر: وهو (**الطريقة التي يتم من خلالها علم اصحاب الشأن بالقرارات الإدارية التنظيمية أو اللائحية**)، ويتم النشر في الجريدة الرسمية مالم ينص القانون على وسيلة أخرى فعندئذ يجب على الإدارة اتباع تلك الوسيلة، كالصحف اليومية أو لصق القرار في مكان معين(٣).

ثانياً: الاعلان: ويعني به (تبليغ القرار الى المخاطب به بالذات)، وهو يتم بكافة الوسائل المعروفة التي يتحقق علم صاحب الشأن بالقرار من خلالها كالتسليم المباشر أو بواسطة محضر وكذلك لصقه في مكان مخصص، ويكون الاعلان الوسيلة الواجبة التي يتم بواسطتها تبليغ القرارات "الفردية" التي تصدر بصدد فرد معين بذاته أو أو افراد معينين بذواتهم بخصوص حالة معينة فلا يغني النشر في هذه الحالة من اجل افتراض العلم به، ومثالها قرار التعيين(٤).

ثالثاً: العلم اليقيني: وهو وسيلة أو سبب من اسباب علم صاحب الشأن بالقرار الإداري، ويتحقق عندما يصبح صاحب الشأن في حالة تسمح له بالالمام بجميع الامور الواجب معرفتها، لذا يشترط لتحققه وضوح اثر القرار ومواطن العيب الذي يعتريه، فيستمد من كل واقعه أو قرينة تفيد حصوله وتكون صالحة للأثبات(٥).

واخيراً فأن تنفيذ القرارات الإدارية المؤتمتة يتم من خلال تحويل الإجراءات العادية إلــى إجراءات الكترونية، إذ يقوم الحاسب الالكتروني بالاستجابة لتنفيذ الاوامر بناءً على المعلومات والبيانات المثبتة دون اي تدخل من الموظفين(٦).

(١) د. سلوى حسين حسن رزق، الاتمتة الذكية والقرارات الإدارية، مصدر سابق، ص٦٨٨.
(٢) د. محمد فتحي محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص ١٠٩٠.
(٣) د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، مصدر سابق، ص٢٥٩.
(٤) د. علي محمد بدير وآخرون، مبادئ واحكام القانون الاداري، المصدر السابق، ص٤٥٥.
(٥) د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، مصدر سابق، ص٢٥٩.
(٦) د. سلوى حسين حسن رزق، الاتمتة الذكية والقرارات الإدارية، مصدر سابق، ص٦٨٩.

الخاتمـــــة

بعد الانتهاء من بيان أهم جوانب الاطار النظري لموضوع **"أثـر الذكاء الاصطناعي في تطور اعمال الإدارة القانونية"** سنثبت أهم النتائج التي توصلنا إليها، والمُقترحات التي نأمل أن تُساهم في تحقق الهدف المنشود وعلى النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

١. إن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أثراً لاغبار عليه في تطور اعمال الإدارة القانونية ولاسيما في تحقيق جودة القرارات الإدارية، فهي تعمل على مساعدة صناع القرار الإداري في اتخاذ القرارات الصائبة، و تنظيم الخبرات للاستعانة بها مستقبلاً بطريقة سريعة.

٢. إن لتقنيات الذكاء الاصطناعي دوراً فعالاً في مساعدة الموظفين في أداء مهامهم بصورة تتسم بالسرعة والفاعلية، فضلاً عن أثرها في تذليل الصعوبات التي تعترض عملهم ومن ثم اختزال عاملي الوقت والجهد، ومن ثم فأنها لاتعني الاستغناء عن خدماتهم بأي حال من الاحوال.

٣. أن للتطور الذي طرأ على عملية اصدار القرارات الإدارية أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي انعكاساً طبيعياً على نفاذ القرارات المذكورة وكذلك الآثار المستحدثة التي تترتب على اصدارها تبعاً للاعتماد على الإجراءات الالكترونية.

٤. تخضع القرارات الإدارية المؤتمتة لذات القواعد القانونية التي تحكم القرارات الإدارية العادية كونهما لايختلفان إلا في وسيلة التعبير عن الإرادة.

٥. تتمتع الإدارة باختصاص مقيد في اصدار القرارات الإدارية المؤتمتة.

٦. إن خضوع القرارات الإدارية المؤتمتة للطعن القضائي شأنها في ذلك شأن القرارات الإدارية العادية يُعدّ ضمانة هامة في لحماية حقوق وحريات ذوي الشأن في مواجهة تعسف الإدارة الذي قد يحصل عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في نطاق اعمالها القانونية

ثانياً: المقترحـــات:

فـــي ضوء ما سبق يمكن تقديم بعض المقترحات أو التوصيات ومن أهمها:

١. ضرورة التطوير والتحديث المستمر لبرامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المعول عليها في المؤسسات الإدارية بغية تمكين الأخيرة من اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

٢. وجوب عقد دورات تدريبية مكثفة ومستمرة لموظفي المؤسسات الحكومية من أجل رفع مستوى ادراكهم والمامهم بأهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الملائمة لطبيعة عملهم.

٣. ضرورة وضع القواعد القانونية اللازمة لتنظيم كافة اعمال الإدارة الالكترونية وبضمنها عملية اصدار القرارات الإدارية المعالجة آلياً بتقنيات الذكاء الاصطناعي لصون الحقوق والحريات المكفولة وفق احكام الدستور ولإزالة الغموض الذي يكتنفها في ظل غياب التنظيم التشريعي الذي يوضح آلية استعمالها.

المصادر

أولاً: الكتب:

١. د. عادل عبد النور بن عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، الناشر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ط١، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.

٢. د.عبد إلـلاه ابراهيم الفقي، الذكـاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١٢.

٣. د. علي محمد بدير وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.

٤. د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، ط٥، دار المسلة، بيروت، ٢٠١٩.

٥. د. ياسين سعد غالب، نظم مساندة القرار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٦. د. ياسين سعد غالب، اساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٢.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. أنور سعيد يوسف هتهت، أثر الذكاء الاصطناعي على جودة صناعة القرار في وزارة الاقتصاد الوطني في المحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٢٠.

٢. رشا محمد صائم أحمد، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في قسم القانون العام مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠٢٢.

٣. صـابر الهدام، القانون فـي مواجهة الذكـاء الاصطناعي –دراسة مُقارنة-، رسالة ماجستير في القانون الخاص مقدمة إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، المغرب، ٢٠٢٢.

٤. عبد المنعم صبحي جميل، الإثبات الالكتروني للاعمال القانونية للإدارة، رسالة ماجستير في القانون العام مقدمة إلى جامعة الاسكندرية/ كلية الحقوق، ٢٠١٦.

٥. محمد سليمان نايف شبير، النفاذ الالكتروني للقرار الاداري (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة عين شمس/ كلية الحقوق، ٢٠١٥.

ثالثاً: البحوث العلمية والاوراق البحثية:

١. أحمد ناصر عباس، القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الإدارة " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي"، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة/ كلية الحقوق، ٢٠٢٤.

٢. د. بن سرية سعاد، تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القرارات الإدارية، بحث منشور في مجلة التراث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٤.

٣. جمال بن صبيح الهملان الشراري، أثر الذكاء الاصطناعي على جودة القرار الإداري من وجهة نظر قادة مدارس المرحلة الثانوية بمنطقة الجوف التعليمية، بحث منشور في مجلة سلوك الصادرة عن جامعة الجوف/ كلية العلوم والآداب، المملكة العربية السعودية، المجلد ٨، العدد١، ٢٠٢١.

٤. د. زينب عباس محسن، الإدارة الالكترونية واثرها في القرار الإداري، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق/جامعة النهرين، المجلد ١٦، العدد١، ٢٠١٤.

٥. د. سلوى حسين حسن رزق، الاتمتة الذكية والقرارات الإدارية، بحث مُقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي العشرون بعنوان(الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات) المنعقد من قبل جامعة المنصورة/ كلية الحقوق للفترة من ٢٣-٢٤/ مايو ٢٠٢١، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر العشرون، ٢٠٢١.

٦. د.علاء محي الدين مصطفى ابو احمد، القرار الإداري الالكتروني كأحد تطبيقات الحكومة الالكترونية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي المنعقد بعنوان المعاملات الالكترونية (التجارة الالكترونية- الحكومة الالكترونية) من قبل مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ابو ظبي للفترة من ١٩-٢٠ مايو ٢٠٠٩.

٧. د.عمار طارق عبد العزيز، اركان القرار الإداري الالكتروني، بحث منشور في مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية الصادرة عن جامعة ذي قار/ كلية القانون، العدد٢، ٢٠١٠.

٨. د. محمد فتحي محمد ابراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة/ كلية الحقوق، العدد (٨١)، سبتمبر٢٠٢٢.

٩. م.م. مروة عبد الرزاق ناجي و د. عمار محمد زكريا، أثر الذكاء الاصطناعي في التعليم في الوطن العربي "دراسة مستقبلية"، بحث منشور في ملحق مجلة الجامعة العراقية الخاص بوقائع المؤتمر الدولي الثاني –التعليم بعد جائحة كورونا التحديات والمعالجات-، العدد (١/١٦)، ٢٠٢٢.

رابعاً: المصادر الفرنسية والاجنبية:

1. ALexandra Bansamoun،Gregoire Loiseãu، L'intelligence artificielle: faut ilI'egif'erer Recueil Dalloz، No11، 2017. P581.

2. L'automation algorithmique des decisions Jean-Baptiste Duclercq، administratives individuelles، R.D.P.، 2019، P295.

3. IBA GIobal Employment Institute Arificial Wisskirchen، G.، &aL InteLLigence and their Impact on the workplace، 2017، P10.